الأمم المتحدة

A/66/PV.128

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة السادسة والستون

الجلسة العامة **١٢٨**

الخميس ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، الساعة ١١/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد النصر . . . . . (قطر)

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٣٥.

البند ٣٤ من جدول الأعمال (تابع)

منع نشوب النزاعات المسلحة

(أ) تعزيز دور الوساطة في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية ومنع نشوب النزاعات وحلها

تقرير الأمين العام (A/66/811)

مشروع القرار (A/66/L.60)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية) : يذكر الأعضاء أنه في إطار البند ٣٤ من جدول الأعمال اتخذت الجمعية القرار ٢٥٣/٦٦ ألف في جلستها العامة ٩٧ المعقودة في ١٦ شباط/فبراير والقرار ٢٥٣/٦٦ باء في جلستها العامة ١٢٤ المعقودة في ٣ اب/أغسطس. ويذكر الأعضاء أيضا أن الجمعية استمعت إلى تقرير شفوي من الأمين العام , وفقا للفقرة ١٢ من القرار ٢٥٣/٦٦ ألف في جلستها العامة ٩٩ المعقودة في ٢ اذار/مارس ونظرت في تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/66/889 في جلستها العامة ١٢٦ المعقودة في ٤ أيلول/سبتمبر.

قبل عام، افتتحنا الدورة السادسة والستين للجمعية العامة. وقد اقترحت حينها ”دور الوساطة في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية“ موضوعاً للدورة.

نظرا لإيماني الشديد بذلك المفهوم، أعربت عن أملي في أن يعزز التركيز على المسألة النقاش، ويعمق التعاون بشأن ذلك الموضوع الهام، الذي يقع في صميم عمل الأمم المتحدة.

ألاحظ اليوم بارتياح كبير أن العام الماضي كان استثنائيا فيما يخص دور الوساطة. لقد استضفنا العديد من الاجتماعات هنا في الأمم المتحدة. وجرى أيضا عقد مؤتمرات و حلقات دراسية تتناول مختلف جوانب تلك المسألة خارج نيويورك. وتوجت جميع تلك الأنشطة بعقد الاجتماع غير الرسمي الرفيع المستوى للجمعية العامة في ٢٣ أيار/ مايو. وحضر ذلك الاجتماع وزراء ووسطاء آخرون بارزون، يمثلون مناطق مختلفة.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

لقد كان هدفنا طوال الدورة، من المناقشة العامة التي عقدت في أيلول/ سبتمبر حتى الآن، هو تحديد التحديات التي تواجهنا، بغية إيجاد أجوبة وحلول والإتيان ببعض الأدوات والآليات البديلة. وقد طرحت الدول الأعضاء والأطراف الفاعلة الأخرى، أفكارا ومقترحات متميزة بشأن كيفية جعل الوساطة أكثر فاعلية.

ويسرني جدا أن أرى الشروع بالفعل في بلورة تلك الأفكار، وأن مداولات وإجراءات ملموسة قد اتخذت لتجسيد المقترحات. إن اعتماد مشروع قرار المتابعة اليوم بشأن الوساطة، يعكس اهتمام الأعضاء بالمتابعة النشطة لتلك المسألة. وأنا ممتن للدول الأعضاء على اهتمامها ودعمها المستمرين، فضلا عن انخراطها النشط بشأن تلك المسألة الحاسمة.

في هذه المرحلة، اسمحوا لي أن أعرب عن تقديري لفنلندا وتركيا على قيادتهما، بصفتهما الرئيستين المشاركتين لمجموعة الوساطة، وعلى دعمهما لي بخصوص تطوير تلك الفكرة الرئيسية خلال فترة ولايتي.

خلال جميع الاجتماعات والأنشطة الأخرى، شاهدنا أيضا مرة أخرى أهمية دور الوساطة في المنظمات الإقليمية والمجتمع المدني، بالإضافة إلى دور الأمم المتحدة والدول الأعضاء. وبما أن كل حالة فريدة من نوعها، ينبغي أن نستفيد قدر الإمكان من المزايا النسبية لمختلف الأطراف الفاعلة. ويتطلب ذلك تعاونا سلسا من قبل الجميع.

إن اليوم يوم خاص فيما يتعلق بالوساطة. أولا، سيعرض الأمين العام تقريره (A/66/811)، وتوجيهات الوساطة الفعالة. وسنشرع بعد ذلك في اعتماد مشروع القرار A/66/L.60 بشأن الوساطة. اغتناما مني لهذه الفرصة، أود أن أكرر، بالنيابة عن جميع الممثلين، عن تقديرنا للأمين العام على قيادته الحقيقية والالتزام الشخصي بمفهوم الوساطة. وأود أيضا أن أعرب عن ارتياحي للاعتراف بدوري بصفتي رئيسا للجمعية العامة في تقريره. ويوفر تقريره المعروض علينا، والذي يحظى بتوافق الآراء تحليلا متعمقا وشاملا. وأعتقد أن التوجيه الذي استقاه، بعد إجراء مشاورات مكثفة مع كل الأطراف الفاعلة ذات الصلة، سيكون مفيدا للغاية للوسطاء على مختلف المستويات.

وأود أن أطلع الممثلين على رؤية آمنت بها على الدوام. في رأيي، يوفر الحوار بين الحضارات نهجا تكميليا للوقاية من النزاعات وحلها سلميا. لذلك، خلال السنة الماضية، ركزت بشكل خاص على تحالف الأمم المتحدة للحضارات. واليوم، ليس سرا أن بعض النزاعات إما نابعة من الاختلافات الثقافية أو الدينية، وسوء الفهم والمفاهيم الخاطئة، أو يؤججها اختلاف الأساليب والإيديولوجيات. في هذه الحالات، يمكن أن يكون دور التحالف حاسما بوجه خاص. أرى مجالا أكبر للعمل في ذلك المجال. في موازاة ذلك، ينبغي تعزيز التحالف حتى يتمكن من الاضطلاع بمهمته النبيلة بشكل أكثر فاعلية. وسأواصل بناء تفاهم مفيد على أساس تلك الوقائع إلى غاية آخر يوم من ولايتي وبعدها.

أظهرت بعض الأزمات السابقة والحالية أنه إذا تم استخدام الوساطة وغيرها من الوسائل السلمية في الوقت المناسب و في مرحلة مبكرة، تكون فعالة من حيث التكلفة. كما أنها تؤدي إلى إنقاذ الأرواح البريئة، وتخفف من معاناة المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال. من الضروري أن نتعلم من تجاربنا ونوظف الوساطة بطريقة أكثر فعالية لأنها تشكل أفضل طريقة للخروج من حالة الأزمات، إذا ما استخدمت كإجراء وقائي.

من جانبنا، في الجمعية العامة، ينبغي لنا أن نحافظ على الزخم والبناء على الوساطة ومواصلة التركيز على التحديات التي تواجهنا. ليس سرا أننا قد مارسنا خلال هذه الدورة مفهوم الوساطة في حالات معينة، إما هنا في الجمعية العامة أو من خلال الرحلات الميدانية. وفي ذلك الصدد، من دواعي

سروري بشكل خاص اقتراح الرئيس المقبل للجمعية العامة، معالي فوك يرميتش، ”تسوية المنازعات بالوسائل السلمية“ كموضوع للمناقشة العامة خلال هذا العام.

وأعتقد مخلصا أنه بناء على الإنجازات التي تحققت حتى الآن، داخل وخارج الأمم المتحدة، ستعزز طاقة، ورؤية والتزام الرئيس المنتخب مفهوم الحل السلمي للتراعات، من أجل الصالح العام للبشرية، ومن أجل مستقبل أكثر سلاما للجميع.

أعطي الكلمة الآن للأمين العام، معالي السيد بان كي – مون.

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): أثني على الجمعية العامة على تعزيزها الوساطة بوصفها وسيلة رئيسية لتحقيق مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ويسرني أن أعرض تقريري إلى الجمعية العامة (A/66/811) حول هذا الموضوع وتوجيهات الوساطة الفعالة.

أشكركم، السيد الرئيس، على قيادتكم وتركيزكم على هذه المسألة الحيوية. وأشكر أيضا مجموعة أصدقاء الوساطة، التي يشترك في رئاستها سعادة السفير يارمو فينانين ممثل فنلندا وسعادة أرطوغرول أباكان ممثل تركيا، لما قدماه من دعم وقيادة.

أشاطركم الرؤية سيدي، وقد اعتبرت تعزيز الدبلوماسية الوقائية و الوساطة أولوية. وأود أن أرى الأمم المتحدة وجميع شركائنا يستخدمون بشكل كامل، إمكانيات الوساطة لمنع نشوب التراعات والصراعات وإدارتها وتسويتها. نحن بحاجة إلى الدراية، والبراعة التنفيذية والشراكات من أجل الاضطلاع بالوساطة، بطريقة احترافية وفعالة.

إن العديد من الأرواح على المحك، عندما يصل الصراع مرحلة تتطلب نشر فريق وساطة. وكانت الأمم المتحدة نشطة في جهود الوساطة في عشرات التراعات والصراعات. وتدعم الأمم المتحدة اليوم، جهود الوساطة والتيسير، في جميع مناطق العالم مع مجموعة واسعة من الشركاء على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية. وتلك إشارة إلى أن المزيد من الأطراف منفتحة على عهد الوساطة. لكن الاشتراك المتزايد يؤدي إلى ازدياد التوقعات. ويتعين أن نكون على مستوى هذه المهمة، ويسرني أن أبلغكم بأننا نحرز تقدما حقيقيا. بفضل دعم الدول الأعضاء، عملنا بجد لتعزيز استعدادنا لتنفيذ ودعم عمليات الوساطة.

وقد تم تعزيز إدارة الشؤون السياسية، التي تحتضن العديد من جهود الوساطة التي تبذلها الأمم المتحدة. أصبحت وحدة دعم الوساطة التابعة للإدارة جهة رئيسية في تقديم خدمات الوساطة داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها. وقد تم نشر أفرقة خبراء الوساطة بسرعة إلى جميع أنحاء العالم، من وسط أفريقيا إلى آسيا الوسطى، ومن أوروبا إلى الشرق الأوسط والأمريكيتين. نحن نقوم أيضا بالمزيد من الجهود لكفالة أن يتمتع مبعوثو الأمم المتحدة وممثلوها الخاصون بالخبرة والمعرفة والدعم اللازم لتوفير المساعي الحميدة والوساطة. هذا هو عمل بعثاتنا السياسية اليومي في الميدان. كما أن أفرقتنا القطرية في الميدان كثيرا ما يطلب إليها المساعدة في الجهود الوطنية لدعم التوصل إلى حل سلمي للتوترات.

يعتمد عملنا في مجال الوساطة على خبرة وقدرات منظومة الأمم المتحدة برمتها, بما في ذلك الدعم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشان المفاوضات على الموارد الطبيعية، وخبرة هيئة الأمم المتحدة للمرأة من أجل تعزيز مشاركة المرأة, والعمل الذي يقوم به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمساعدة الجهات الفاعلة على الصعيد الوطني والمجتمع المدني في تطوير قدرتهما في مجال الوساطة.

ومع ذلك، فالوساطة ليست حكرا على الأمم المتحدة. وتزداد مشاركة الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والمنظمات غير الحكومية. ويمثل هذا التنوع للعناصر الفاعلة أحد الميزات. فكل عنصر يمكنه الإسهام في السعي إلى السلام وفقا لميزته النسبية. وفي بعض الحالات، مع ذلك، تؤدي المنافسة فيما بين مختلف العناصر المؤثرة إلى إعاقة جهود الوساطة. فمن مسؤوليتنا المشتركة العمل معا من أجل دعم الاستخدام الفعال للوساطة. وهذا هو السبب في أننا نزيد من مشاركتنا مع المنظمات الإقليمية والدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية لبناء القدرات الوساطة والتعاون والشبكات على الصعد الإقليمية والوطنية والمحلية.

يجب علينا أيضا أن نواصل تعزيز مشاركة المرأة في عمليات السلام. نحن نوفر الآن الخبرات في مجال الجنسانية ونعين المرأة في معظم أفرقة الأمم المتحدة للوساطة، على الرغم من أنه من الوضح أنه لا يزال هناك مجال للتحسين. والمزيد وأفرقتنا تبذل جهودا حقيقية للتشاور مع المنظمات النسائية بصورة منهجية عبر جميع مراحل عملية الوساطة. هناك عدد متزايد من كبار المسؤولين الإناث اللواتي يقمن بالوساطة كجزء من واجباتهن في البعثات الميدانية، وكما أذكر في تقريري، أنا لا أزال ملتزما بتعيين امرأة مبعوثة للأمم المتحدة لقيادة جهود الوساطة التي تبذلها الأمم المتحدة.

وعموما، فقد قمنا بتحسين دعمنا لعمليات الوساطة الفعالة والشاملة للجميع. وإذا أردنا الحفاظ على هذه الجهود، فلا بد من توفير الموارد الكافية لجهود الوساطة.

وقد طلبت الجمعية العامة أيضا وضع توجيهات الأمم المتحدة من أجل الوساطة الفعالة.. وهي مرفقة بالتقرير المعروض على الجمعية.

وخلال وضعنا للتوجيهات، استفدنا من تجربتنا على نطاق واسع، وكذلك من وجهات نظر الدول الأعضاء وغيرها. والنتيجة هي وثيقة تأسيسية لجهود وساطة الأمم المتحدة ولجميع المهتمين بالتوصل إلى حل سلمي للتراعات. ويسرني أن الجمعية العامة تشجع جميع الجهات الفاعلة في مجال الوساطة على الاستفادة الكاملة من التوجيهات.

في ٢٧ أيلول/سبتمبر، سوف نطلق التوجيهات في اجتماع رفيع المستوى. وسيشهد الحدث حلقة نقاش بمشاركة عدد من الوسطاء البارزين. وأشجع وزراء الدول الأعضاء على حضور هذا الحدث الهام.

وكما أقول في كثير من الأحيان فإنه لا يمكن للوساطة ان تنجح إلا عندما يكون هناك التزام بحل التراع من خلال الحوار، وتعزيز حقيقي يعضده. للأسف، بعض من المآسي الماثلة أمامنا توضح مرة أخرى الثمن الفظيع الذي يُدفع لعدم توفر الوحدة دولية أو انعدام الإرادة السياسية من الأطراف.

بينما ليس كل التراعات قد تكون قابلة للوساطة، يجب علينا أن نظل منخرطين ونبحث باستمرار عن الفرص لإجراء الحوار. يمثل التزامنا بحل الخلافات والتراعات بالطرق السلمية أحد الركائز الأساسية لميثاق الأمم المتحدة، وتمثل الوساطة إحدى الأدوات الرئيسية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام.

وأعطي الكلمة الآن لممثل تركيا لعرض مشروع القرار A/66/L.60.

السيد أباكان (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أعرض مشروع القرار A/66/L.60، المعنون ”منع نشوب التراعات المسلحة: تعزيز دور الوساطة في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية ومنع نشوب النزاعات وحلها“، بالنيابة عن مجموعة أصدقاء الوساطة التي تترأسها فنلندا وتركيا. منذ أكثر من عام، اعتمدنا بتوافق الآراء أول قرار للامم المتحدة بشأن الوساطة (القرار ٦٥/٢٨٣).

ومشروع القرار المعروض على الجمعية هو متابعة لذلك القرار التاريخي. والهدف من مشروع القرار هو الإقرار بالإنجازات التي تم تحقيقها في زيادة تدعيم دور واستخدام الوساطة في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية ومنع نشوب النزاعات وحلها، بما في ذلك من خلال استخدام توجيهات الأمم المتحدة من أجل الوساطة الفعالة.

وتماشيا مع الجهود الجارية لتنشيط الجمعية العامة، فإن مشروع القرار لا يكرر الأقسام الرئيسية للقرار السابق. بدلا من ذلك، فإنه يؤكد على الإنجازات التي تحققت، ولكنه في نفس الوقت يذكرنا بأنه من الضروري القيام بمزيد من العمل.

هناك ثلاثة عناصر أساسية في مشروع القرار: أولا، الإحاطة علما بتقرير الأمين العام عن تنفيذ القرار ٢٨٣/٦٥، بما في ذلك اتوجيهات الأمم المتحدة من أجل الوساطة الفعالة التي دعا إليها القرار نفسه؛ ثانيا، تشجيع استخدام الوساطة في التسوية السلمية للنزاعات ومنع نشوب الصراعات وحلها عن طريق دعوة مختلف الجهات الفاعلة المشاركة في جهود الوساطة لاستخدامها، وكذلك من خلال استخدام التوجيهات، وثالثا – وأخيرا وليس آخرا – النظر مرة كل سنتين في البند الفرعي من جدول أعمال الجمعية العامة من أجل التمكن من النظر نظرا موضوعيا ومتعمقا في المسألة.

نحن سعداء لعرض مشروع القرار هذا بتوافق الآراء أمام الجمعية العامة في هذه الدورة. وكما وضعتم، سيدي الرئيس، الوساطة بوصفها إحدى أولوياتكم، نود أن نغتنم هذه الفرصة لأشكركم على جهودكم القيمة ومشاركتكم فيما يتعلق بهذه المسألة. ونود أيضا أن نشكرمعالي الأمين العام والأمانة العامة على عملهما الناجع. نشكر أيضا جميع الدول الأعضاء على مشاركتها البناءة والفعالة في المفاوضات التي أسفرت عن مشروع القرار هذا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل فنلندا.

السيد فينانين (فنلندا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن مجموعة أصدقاء الوساطة، التي يشترك في رئاستها ممثلا فنلندا وتركيا. المجموعة تتألف حاليا من ٣٢ دولة عضوا في الأمم المتحدة والعديد من المنظمات الإقليمية والمنظمات الدولية الأخرى.

على النحو المبين في مقدمة تقرير الأمين العام (A/66/811)، ”تعزيز دور الوساطة في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية، ومنع نشوب النزاعات وحلها“، اتخذت الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين الخطوة الهامة المتمثلة في اعتماد قرار بتوافق الآراء للمرة الاولى بشأن الوساطة (القرار ٢٨٣/٦٥). وكان الهدف من ذلك القرار توحيد الأسس المعيارية وتعزيز الدعم لأنشطة الوساطة وتقوية مشاركة الدول الأعضاء في الجهود المتعلقة بها. و في القرار ٢٨٣/٦٥ طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن التقدم المحرز في تنفيذه إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين. ويشكر فريق أصدقاء الوساطة بحرارة الأمين العام على تقريره، بما في ذلك مرفقه بشأن توجيهات الأمم المتحدة من أجل وساطة فعالة.

ويتسم تقرير الأمين العام بكونه شاملا ومفيدا. ونعرب عن تقديرنا لتناول التقرير تنفيذ القرار ٢٨٣/٦٥ على نحو تفصيلي. ويجري تنفيذ القرار على قدم وساق، ونرى أن الوساطة تحظى بالمزيد من الاهتمام السياسي. وتمثل زيادة تحسين قدرات الأمم المتحدة في مجال الوساطة وتعزيز جهودها فيه هدفا مشتركا بالنسبة لنا جميعا.

وهذا أمر في غاية الأهمية اليوم، وخصوصا عندما نأخذ في الاعتبار أن الصراعات بدأت تزداد مجددا بعد تراجع استمر نحو عقدين من الزمان على نحو ما ورد في التقرير. ويتسم توفير الموارد المناسبة لجهود الأمم المتحدة في مجال

الوساطة بالأهمية أيضا من أجل حل هذه الصراعات الأقل حدةً بالإضافة إلى الصراعات القديمة. وكما يشير تقرير الأمين العام فإن الموارد المطلوبة لترسيخ أنشطة الأمم المتحدة في مجال الوساطة ومساعيها الحميدة إنما تتأتى من التبرعات الهادفة إلى دعم تلك الأنشطة والجهود. وندعو الدول الأعضاء إلى مواصلة تقديم التبرعات لتلك الأنشطة. ونرحب أيضا بالجهود التي تبذلها إدارة الشؤون السياسية فيما يتعلق بتوسيع قاعدة الجهات المانحة.

وبالنظر إلى أن الوساطة تشكل نشاطا أساسيا للأمم المتحدة، فإن هناك حاجة إلى مزيد من المناقشة المتعلقة بتوفير تمويل مستقر ويمكن التنبؤ به في المستقبل القريب. ويلاحظ فريق أصدقاء الوساطة بارتياح الإنجازات الإيجابية التي تحققت في مجال الشراكات والتنسيق. ولا يزال تحسين الشراكات ومستوى التنسيق هدفا رئيسيا بالنسبة للعمل في المستقبل. وتؤدي المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية دورا بصفتها شريكا، وهي تقدم إسهامات قيمة في مجال الوساطة. وغالبا ما تعني الوساطة العمل الجماعي. ونرحب بالتزام الأمين العام بتعزيز تعاون الأمم المتحدة مع جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة والعاملة في مسائل الوساطة. ونعرب عن تقديرنا للنهج الشامل في مجال الوساطة، الذي يقر بدور مختلف الجهات الفاعلة المشاركة في الوساطة. ويكتسي تعزيز الاتصالات والروابط بين المجتمعات والشبكات العاملة في مجال الوساطة أهمية بالغة من أجل تحسين التنسيق والتعاون، والتصدي لتحديات مجال الوساطة الذي يتسم بالتنوع والتزاحم.

ويعرب فريق أصدقاء الوساطة عن تقديره البالغ للجهود التي يبذلها الأمين العام بشأن زيادة مشاركة المرأة في جميع مراحل ومستويات عمليات السلام وفقا لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ونؤيد الأهداف الأربعة المحددة للأمم المتحدة في ذلك الصدد. وقد أحرز بعض التقدم نحو تحقيق تلك الأهداف، غير أنه لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به. ونشجع الجهود الرامية إلى تعزيز مشاركة المرأة في عمليات السلام.

ومرفق بهذا التقرير وثيقة بارزة تستحق الكثير من الاهتمام: توجيهات الأمم المتحدة من أجل وساطة فعالة (A/66/811، المرفق الأول). وكما تذكر الجمعية العامة، فقد طلب القرار ٢٨٣/٦٥ أيضا إلى الأمين العام أن يضع – بالتشاور مع الدول الأعضاء والجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة – توجيهات بشأن وساطة أكثر فعالية مع الأخذ في الاعتبار، في جملة أمور، الدروس المستفادة من الماضي وعمليات الوساطة الجارية الآن.

ويرحب فريق أصدقاء الوساطة مع التقدير بنشر التوجيهات. ونعرب عن تقديرنا للجهود التي تبذلها الأمانة العامة فيما يتعلق بوضع التوجيهات عبر عملية شاملة وشفافة وتشاورية. ونقدر الفرص المتاحة للدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والمجتمع المدني للإسهام في تلك التوجيهات.

ونظرا لتنوع وتعقد الصراعات التي تقتضي الوساطة، فليست هناك صيغة واحدة ملائمة لجميع جهود الوساطة الناجحة. ومع ذلك، فإن هناك بعض المبادئ التوجيهية المشتركة فيما يتعلق بعمليات الوساطة. ويعرب فريق أصدقاء الوساطة في هذا السياق، عن تقديره لأن تتضمن التوجيهات مناقشة للمسائل الرئيسية التي يأخذ بها جميع الوسطاء وأفرقة الوساطة في الاعتبار. ونرى أن التوجيهات تشكل وثيقة مرجعية عملية للوسطاء والمشاركين في عمليات الوساطة.

وتشدد التوجيهات على أن تحقيق السلام عبارة عن سلسلة من التحديات المعقدة. ويتمثل أحد التحديات في تعدد الجهات الفاعلة المشاركة في عمليات الوساطة. وعليه فإن التوصل إلى نتيجة ناجحة، غالبا ما يقتضي تضافر الجهود. ولن تنجح جهود أصحاب المصلحة المتعددين إلا إذا تعاونت الجهات الفاعلة المعنية معا على أساس من وحدة الهدف

ومستوى ملائم من التنسيق. وقد كان هناك العديد من المبادرات في غضون السنوات الماضية بغية تحسين مستوى التعاون والتنسيق في المسائل ذات الصلة بالوساطة، من قبيل فريق أصدقاء الوساطة. ومع ذلك فإن هناك الكثير من العمل الذي يجب القيام به.

ويسر فريق أصدقاء الوساطة أن يلاحظ أن التوجيه قد شدد على أهمية الشمول، بما في ذلك مشاركة المرأة في عمليات الوساطة، والبعد الجنساني في جميع مراحل التوجيه. وتضطلع الأمم المتحدة بدور محوري في وضع المعايير بشأن مشاركة المرأة في عمليات السلام وأفضل الممارسات لكفالة تضمين المنظور الجنساني في جميع مراحل الوساطة. ويود فريق أصدقاء الوساطة أن يدعو جميع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والمجتمع المدني لنشر توجيهات الأمم المتحدة من أجل وساطة فعالة، واستخدامها على أوسع نطاق ممكن في عمليات الوساطة في جميع أنحاء العالم.

ويدشن الأمين العام، جنبا إلى جنب مع فريق أصدقاء الوساطة توجيهات الأمم المتحدة من أجل وساطة فعالة يوم الخميس ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. وستناقش لجنة رفيعة المستوى التوجيهات ومسائل الوساطة ذات الصلة بطريقة تفاعلية. والدعوة موجهة إلى جميع الدول الأعضاء والمراقبين وممثلي المجتمع المدني المعترف بهم فضلا عن وسائط الإعلام للمشاركة في تلك التوجيهات. وسنوفر المزيد من التفاصيل في هذا الشأن في المستقبل.

ويود فريق أصدقاء الوساطة تشجيع جميع الأطراف على الاستفادة بشكل أفضل من وسائل التسوية السلمية للمنازعات، ومنع نشوب النزاعات وحلها، بما في ذلك الوساطة. ويتعين على الأمم المتحدة– بما تتمتع به من خبرات وموارد تفوق أي منظمة أخرى في مجال الوساطة وتنفيذ اتفاقات السلام – الاضطلاع بدور محوري في هذا المجال. ومن رأينا في هذا السياق، أن تقرير الأمين العام وتوجيهات الأمم المتحدة من أجل وساطة فعالة يشكلان وثيقتين رئيسيتين تعكسان ذلك الدور وتهدفان إلى تحسينه.

وأود أن أختتم كلمتي بتوجيه الشكر لكم شخصيا، سيدي، على ما أبديتموه من ريادة بشأن الوساطة خلال هذه الدورة للجمعية العامة. ونعرب عن تقديرنا البالغ لعملكم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيد ماير – هارتنغ (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. يؤيد هذا البيان البلد المنضم كرواتيا، والبلدان المرشحة جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة والجبل الأسود وأيسلندا، وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب المرشحة المحتملة ألبانيا والبوسنة والهرسك، وبلد الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة ليختنشتاين، فضلا عن أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا.

يقدر الاتحاد الأوروبي التركيز الشديد الذي حُظي به موضوع الوساطة خلال الدورة السادسة والستين للجمعية العامة، في ظل قيادتكم، سيدي الرئيس. ونحن ممتنون أيضا لعمل مجموعة أصدقاء الوساطة تحت قيادة رئيسيها المشاركين.

اسمحوا لي أن أشكر الأمين العام على عرضه التقرير الوارد في الوثيقة A/66/811 والتوجيهات من أجل الوساطة الفعالة (المرجع نفسه، المرفق الأول). ونشيد بالطريقة التي يتناول بها التقرير الجوانب المختلفة لأنشطة الوساطة ونقدر الجهود التي يبذلها الأمين العام للحث على استخدام الوساطة. استنادا إلى قرار الجمعية العامة العام الماضي (القرار ٦٥/٢٨٣)، يعتبر الاتحاد الأوروبي التقرير والتوجيهات تطوراً إيجابياً يمهد الطريق لمزيد من التقدم.

يغذي استمرار الصراعات في شتى أنحاء العالم الحاجة إلى تعزيز القدرات في مجال الوساطة. وتتضح قيمة جهود الوساطة أكثر في ظل الظروف الراهنة. ويتفاقم التحدي الذي يواجه الوساطة من جراء ما تتسم به العديد من حالات الأزمات من التعقيد، ما يؤكد الحاجة إلى عمليات وساطة شاملة يضطلع بها وسطاء مهرة.

يقدر الاتحاد الأوروبي الطريقة التي أعدت بها التوجيهات. لقد مكنت العملية الشاملة للمشاورات الجهات الفاعلة ذات الصلة من الإسهام في هذا المسعى المهم. وتشكل الحصيلة أداة مفيدة للوسطاء وفرق دعم الوساطة في جميع أنحاء العالم الذين سيستفيدون من نهجها الشامل. وتتضمن التوجيهات، من خلال تقديمها أساسيات الوساطة، العناصر الأساسية التي ينبغي معالجتها لدى إعداد عملية الوساطة وكذلك أثناء سير جهود الوساطة. إننا نشجع على نشر التوجيهات على نطاق واسع لتكون أداة مرجعية مفيدة. من شأن ذلك أن يسهم في بلوغ الهدف المتمثل في وجود طائفة واسعة من الوسطاء الذين يتمتعون بالمهارات المطلوبة وبمعرفة المسائل التي يتعين إيلاؤها الاعتبار الواجب في عملية الوساطة.

وبطبيعة الحال، فإن من المحتمل أن تكون هناك وجهات نظر متباينة بشأن بعض النقاط المدرجة، إذ إنّ التوجيهات في حد ذاتها عبارة عن مجموعة أدوات في حين أن اتباع نهج بعينه يتحدد دائما حسب كل حالة على حدة. وبالتالي، فإن التوجيهات لا تقدم حلولا جاهزة لحالة الأزمة. ونرحب بالأهمية المولاةِ لمسائل حيوية مثل شمول عمليات الوساطة، والتماسك، والتنسيق، والتكامل بين جهود الوساطة، وجودة اتفاق السلام. على سبيل المثال، التوصيةُ الداعية إلى أن يكون هناك وسيط رئيسي واحد مفيدة جدا.

فيما يتعلق بالقانون الدولي، نؤكد على ضرورة أن يعمل الوسطاء بصرامة ضمن الإطار المعياري المعمول به. على سبيل المثال، عندما يتعلق الأمر بالشمول، نرى أن الاتصالات بين وسطاء الأمم المتحدة والجهات الفاعلة التي توجه إليها المحكمة الجنائية الدولية الاتهام يجب أن تقتصر على الاتصال الضروري فحسب، أي أن تقتصر، على سبيل المثال، على ما هو ضروري لإنقاذ الأرواح. وحين يتعلق الأمر بالإجراءات القضائية، نتذكر التقارير السابقة للأمين العام التي أرست ضرورة أن يسمح الوسطاء للعدالة بأن تأخذ مجراها.

ونرحب باستمرار التركيز الشديد على بناء القدرات للجهات الفاعلة الوطنية والمحلية. يقدم التقرير أمثلة إيجابية عديدة للجهود الوطنية والمحلية، ونحن بحاجة إلى الاستمرار في الاسترشاد بتلك الجهود. ونقدر التركيز القوي على مشاركة المرأة ونشجع ما يزمع الأمين العام على اتخاذه من خطوات إضافية في هذا الصدد، حسبما أشار إليه في بيانه اليوم.

وتشارك بوتيرةٍ متزايدة المنظماتُ الإقليمية ودون الإقليمية والمنظمات الدولية والأخرى، وكذلك المنظمات غير الحكومية، في أنشطة الوساطة. ويعلق الاتحاد الأوروبي، بدوره، أهمية كبيرة على الوساطة، وما برح يطور قدراته الخاصة في مجال الوساطة. نظراً للعدد المتزايد من الجهات الفاعلة المشاركة في الوساطة، فقد أضحت الشراكات والتنسيق أمراً أساسياً.

اسمحوا لي بأن أختتم كلمتي بأن أحث مرة أخرى جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة على نشر التوجيهات من أجل الوساطة الفعالة والاستفادة منها. ونتطلع إلى استعراض التقدم الإضافي المحرز في ميدان الوساطة في الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة.

السيد باليرو بريسينو (جمهورية فترويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): تؤكد جمهورية فترويلا البوليفارية من جديد التزامها بالتسوية السلمية للمنازعات حتى لا يتعرض السلم والأمن والعدالة في العالم للخطر في أي حال من

الأحوال، وفقا الفقرة ٣ من المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة. وفي ذلك الصدد، نؤكد من جديد على ضرورة أن تمتنع جميع الدول، كبيرها و صغيرها، بغض النظر عن مدى قوتها السياسية أو العسكرية، في علاقاتها الدولية، عن التهديد بالقوة أو استخدامها ضد سيادة أية دولة أو سلامتها الإقليمية والسياسية، بما يتنافى مع مبادئ ومقاصد القانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة.

ووفقا لتلك المبادئ والمقاصد، تقدر الحكومة الفنزويلية جهود الأمم المتحدة الرامية إلى تحسين قدراتها في مجال الوساطة لمعالجة حالات الأزمات التي يمكن أن يكون لها عواقب سلبية على السلام والاستقرار الدوليين. من الضروري أن تُنفذ جهود منع نشوب الصراعات بالتقيد الصارم بمبادئ الحياد وعدم التحيز.

لدينا، في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، تجارب جديرة بالثناء في استخدام الوساطة لتسوية النزاعات. فقد قدمت مجموعة ريو مساهمة كبيرة في وضع حد للصراع المسلح الرهيب الذي عانت منه أمريكا الوسطى في العقود الماضية. في الآونة الأخيرة، أسهم اتحاد دول أمريكا الجنوبية في منع نشوب الصراعات وحلها في بعض البلدان الشقيقة في قارتنا.

يرحب وفد بلدي بالجهود التي يبذلها الدبلوماسي الجزائري المتمرس، السيد ا لخضر الإبراهيمي، الممثل الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، من أجل التوصل إلى حل سلمي للحالة في سوريا. من المهم أن نتذكر أن ذلك الدبلوماسي تولى قيادة الفريق المستقل المعني بسلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة ومبانيها على الصعيد العالمي. إذ يؤكد تقرير الفريق، الذي نشر في عام ٢٠٠٨، أن الهجمات المتزايدة على موظفي الأمم المتحدة ومرافقها هي نتاج التخلي عن الحياد وعدم التحيز في سياسات المنظمة.

يذكر التقرير نفسه أن صورة الأمم المتحدة بوصفها منظمة إنسانية قد تقوضت، وظهرت بدلاً منها صورة الأمم المتحدة التي تخضع العمل الإنساني للشواغل السياسية والعسكرية للدول العظمى.

وينبغي للأمم المتحدة أن تتحاشى أي إغراءات لتشجيع الاستخدام العشوائي والمنحاز والمسيس للتدابير القسرية، بما في ذلك استعمال القوة. وفي هذا الصدد، يجب على الأمم المتحدة أن تتصرف بحيادية ونزاهة، وبالتالي بطريقة إنسانية، من أجل تعزيز قدراتها بوصفها وسيطا في الحالات التي تطلب أطراف المنازعات الدولية وساطتها فيها طواعية ورسميا.

وسينضم وفد بلدي إلى توافق الآراء في اعتماد مشروع القرار A/66/L.60، والذي يسره وفدا تركيا وفنلندا بقدرة قيادية عظيمة.

السيد خان (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): بداية، أود أن أنضم إلى الآخرين في توجيه الشكر لكم، السيد الرئيس، على عقد هذه الجلسة بشأن تعزيز دور الوساطة، وهي مسألة في غاية الأهمية. ونشكر الأمين العام على تقريره المفيد، المقدم عملا بالقرار ٢٨٣/٦٥، وعلى توجيهات الأمم المتحدة من أجل الوساطة الفعالة (A/66/811، المرفق الأول).

لقد شاركت إندونيسيا بنشاط في كل من مجموعة أصدقاء الوساطة، التي تشترك تركيا وفنلندا في رئاستا، وفي المشاورات المفتوحة التي أدت إلى اتخاذ القرار ٢٨٣/٦٥ بشأن الوساطة في العام الماضي وإلى مشروع القرار A/66/L.60 المعروض علينا اليوم، والذي نأمل أن تتصرف جميع البلدان على نحو ملائم بشأنه. ويجب على المجتمع الدولي معالجة إحلال السلام بالوسائل السلمية باعتباره الأولوية القصوى، وذلك بأكبر قدر من الجدية والتصميم والدعم.

وإندونيسيا، من جانبها، ليست ملتزمة بالوساطة فحسب، ولكنها أيضا من المدافعين المتحمسين عنها. فلقد جنينا ثمار الوساطة الحاذقة والمتواصلة وذات المصداقية في حل حالات الصراع داخل حدودنا، واستفدنا من الدبلوماسية الوقائية والحوار في نزع فتيل التوترات ومنع اشتعال نيران الحرب في منطقتنا. وتعرب إندونيسيا عن تقديرها لإيراد الإسهامات التي قدمتها إلى الأمانة العامة في المرفق الثاني من تقرير الأمين العام.

أود أن أتناول بإيجاز التقرير المعروض علينا. غير أنه قبل القيام بذلك، أود أن أعرب عن تقديرنا الكبير للطريقة التي أُعد بها التقرير، بالتشاور الوثيق مع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة، داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها على السواء، بما في ذلك المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والمجتمع المدني.

فالتقرير يقدم بعض السبل المفيدة جدا لتعميم استخدام الوساطة عالميا ولتعزيز بناء القدرات في مجال الوساطة على الصعد الإقليمية والوطنية والمحلية، بما في ذلك من خلال تحسين الشراكات والتعاون والتنسيق ومشاركة المرأة. وإندونيسيا تساند نهج أصحاب المصلحة، وتؤيد تماما بناء شراكات قوية، بما في ذلك مع الكيانات الإقليمية. ونؤكد أيضا على ضرورة أن يتوفر المزيد من الدعم المستمر لتعزيز الوساطة والقدرات على صنع السلام محليا ووطنيا وإقليميا، وخاصة حيثما ينشب صراع أو حيثما يظهر تهديد باندلاع صراع.

وتثني إندونيسيا على الأمم المتحدة لكونها أحد أكبر ممارسي الوساطة. ويقوم مختلف مبعوثي الأمم المتحدة وممثلوها الخاصون وبعثاتها السياسية بعمل في غاية الأهمية، إلى حد كبير، في المساعدة على نزع فتيل الأزمات والتوسط في عقد العديد من التسويات عن طريق التفاوض. غير أن ثمة حاجة واضحة إلى أن تفعل منظومة الأمم المتحدة المزيد وإلى أن تلتزم الدول الأعضاء وأطراف الصراعات التزاما حازما بتحقيق السلام بوضوح من خلال العمليات السياسية والحوار. وبينما تثلج صدورنا زيادة استخدام الوساطة التي تقودها الأمم المتحدة أو تدعمها منذ عام ٢٠٠٩ ونشيد بها، نؤكد مجددا على الأهمية الحاسمة للعمليات السياسية المستدامة والمملوكة وطنيا وذات المصداقية والتي تلقى الدعم المناسب.

وتشدد إندونيسيا على الدور الأساسي للجمعية العامة في دعم الوساطة. وفي هذا الصدد، نشجع الجمعية على تعزيز انخراطها مع الجهات الفاعلة ذات الصلة، وخاصة المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، التي لديها معرفة محلية والتي ترتبط عادة بصلات تاريخية وثقافية خاصة مع أطراف الصراع، الأمر الذي يزيد فرص نجاحها في الوساطة.

بخصوص المرفق الملحق بالتقرير بشأن توجيهات الأمم المتحدة من أجل الوساطة الفعالة، فإنه يحتوي أيضا على الكثير من الأفكار المفيدة. غير أن كل صراع فريد من نوعه، ونشير إلى الطابع غير الملزم لتلك الأداة. ويجب أن يكون استخدام هذه التوجيهات ونشرها من قبل الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة أمرا طوعيا. وفي هذا الصدد، نؤيد الإشارة إلى ذلك في مشروع القرار.

ونحن نؤيد أيضا الإشارة الواردة في مشروع القرار التي تدعو الأمين العام إلى إحاطة الدول الأعضاء علما بأنشطته في مجال الوساطة على أساس منتظم. ومن المفيد، في واقع الأمر، أن تجري إحاطة عموم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة علما على نحو مستمر بالمساعي الحميدة للوساطة التي يبذلها الأمين العام. ومن شأن هذه الإحاطات الإعلامية وتلاقح الأفكار تعزيز جهود صنع السلام، وكذلك الدور الرقابي للدول الأعضاء في أنشطة الوساطة التي تقوم بها الأمم المتحدة.

وختاما، فقد تعلمنا من تجاربنا درسا بالغ الأهمية، هو أن الوساطة تنجح ولكنها بحاجة إلى رعاية ومجال لكي تتطور، وذلك بترجمة الإرادة الصادقة لأطراف الصراع إلى واقع ملموس.

السيد كوغدا (بوركينا فاسو) (تكلم بالفرنسية): أود، بداية، أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة. كما يرحب وفد بلدي بحضور الأمين العام لهذه الجلسة، ويغتنم الفرصة لتوجيه الشكر إليه على تقديم تقريره (A/66/811)، عملا بالقرار ٢٨٣/٦٥. ونعرب أيضا عن تقديرنا لجهوده الدؤوبة لتعزيز دور الوساطة الذي تضطلع به الأمم المتحدة.

يؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلى بهما سفيرا فنلندا وتركيا بالنيابة عن مجموعة أصدقاء الوساطة. ويود وفدي أن يدلي ببعض الملاحظات بصفته الوطنية.

إن وفد بلدي يود أن يغتنم هذه الفرصة ليؤكد مجددا على أهمية الوساطة باعتبارها وسيلة مفضلة لمنع نشوب النزاعات وتسويتها سلميا، ولا سيما في أفريقيا، حيث تهدد أنواع مختلفة من الأزمات والصراعات السلام بشكل خطير وتضعف جهود التنمية.

ونرحب بالتقرير الذي قُدم إلينا للتو. ونعتقد أن التوجيهات من أجل الوساطة الفعالة تمثل مرجعا مفيدا لجميع الأطراف الفاعلة التي تقود عمليات للوساطة (انظر A/66/811، المرفق الأول). كما نود أن نعرب عن تقديرنا لما قدمته الدول الأعضاء من آراء وإسهامات هامة، عملا بالفقرة ١١ من القرار ٢٨٣/٦٥، من أجل ضمان نجاح أنشطة الوساطة.

ووفد بلدي يرغب في التأكيد على ضرورة مواصلة وتعزيز التعاون والشراكات بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في مجال الوساطة. وفي هذا الصدد، نود أن نشيد بالعمل الذي تضطلع به في هذا الصدد منظمات أفريقية إقليمية ودون إقليمية مثل الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

ومع ذلك، فإن من المهم إيجاد أفضل سبيل ممكن لإقامة علاقة استراتيجية بين الأمم المتحدة وهذه المنظمات من أجل ترشيد استخدام الموارد والاستفادة من القدرات المحلية وضمان نجاح أنشطة منع نشوب الصراعات وتسويتها. والسبيل الأفضل لتحقيق هذا الهدف هو تعزيز قدرات المنظمات الإقليمية على الوساطة ومنع نشوب الصراعات، عملا بالفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، وكذلك ضمان توفير موارد محددة يمكن التنبؤ بها لأنشطة الوساطة.

إننا نشجع الأمين العام على مواصلة تقديم الدعم لبرنامج بناء القدرات الذي مدته عشر سنوات، المخصص للاتحاد الأفريقي، ونرحب بالجهود التي بذلتها إدارات الأمم المتحدة، بالنيابة عن الاتحاد الأفريقي، والهادفة على وجه الخصوص إلى تعزيز القدرات في مجال الوساطة وتسوية المنازعات.

ونحن واثقون بأن تنفيذ التوصيات الواردة في القرار ٢٨٣/٦٥، سيمكننا من تعزيز دور الوساطة في منع المنازعات وتسويتها. تؤكد بوركينافاسو من جانبها، استعدادها لتقديم إسهامها المتواضع في الجهود الجماعية الرامية إلى منع المنازعات وتسويتها من خلال مشاركتها في عمليات الوساطة، خصوصا في غرب أفريقيا.

السيد عثمان (السودان): السيد رئيس الجمعية، السيد الأمين العام، أرجو في مستهل مداخلتي أن أشيد بما جاء في بيانيكما حول موضوع الوساطة والتسامح. لا شك أن مفهوم أو منهج الوساطة وما يرتبط بهما من قيم الغفران والتسامح والمصالحة لحل النزاعات، والصراعات هو الذي سيؤدي إلى الحل الأمثل والمستدام للنزاعات. ولذلك يصبح من المهم أن تثمن الأمم المتحدة وتعلي من مفهوم التسامح، والغفران في

إطار منهج الوساطة. ولهذا، يجب أن تتسق رؤى مجلس الأمن مع رؤى الجمعية العامة،

في هذا الخصوص، وألا يعتمد مجلس الأمن مناهج متناقضة لمناهج الوساطة والحلول السلمية، ويجب أن تتحدث هاتان المؤسستان الرئيسيتان في الأمم المتحدة بصوت واحد. ففي الوقت الذي تعلي فيه الجمعية العامة، منهج الوساطة والتروع إلى الحلول السلمية، لا يجب أن يناقض ذلك مجلس الأمن، بحلول أخرى تعلي ثقافة الحرب، وزيادة التوتر فيما يخص التراعات القائمة.

إن وفد بلدي السودان، إذ يؤكد على أهمية هذا المنهج، يذكر بالتجربة الناجحة التي تمت في دولة جنوب أفريقيا الشقيقة بعد تجربة التمييز العنصري البغيضة، وعليه يصبح من المهم أن نبني على تلك التجربة التي اعتمدت على الغفران والتسامح لحل التراع.

لبلدي السودان تجارب ناجحة منذ أمد بعيد في حل التراعات القبلية، عن طريق الوساطة، تعرف بالأجاويد تقوم على التسامح والغفران، مما أفضى إلى وضع حد وحل الكثير من التراعات الداخلية، ومن هذا المنطلق، نناشد الأمم المتحدة ممثلة في الأمين العام ورئيس الجمعية العامة، وكذلك مجلس الأمن، مساعدتنا في الاستمرار في إنجاح منهج الوساطة وما ينطوي عليه من غفران وتسامح لتحقيق المصالحة، في دارفور، بدلا من اللجوء إلى نظام قضائي غير عادل، ومسيس تحت مظلة المحكمة الجنائية الدولية، والذي أثبتت التجارب الحديثة أن اللجوء إليها وتدخلها يعقدان التراعات، ويعوقان منهج الوساطة والوسائل السلمية لحل التراعات.

إن حكومة بلدي، بالتعاون مع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وبرعاية دولة قطر الشقيقة، قد حققت نجاحا كبيرا في تعزيز العملية السلمية في دارفور، عن طريق التفاوض والوسائل السلمية، مثلما أشار إلى ذلك تقرير الأمين العام المعروض عليكم اليوم، بعنوان ”تعزيز دور الوساطة في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية“ (A/66/811) وفي هذا السياق، أناشدكم جميعا دعم هذه الجهود، وليس غيرها.

أختتم بياني بتأكيد تأييد بلدي لمشروع القرار المقدم تحت عنوان ”تعزيز دور الوساطة لحل التراعات“.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة، بشأن هذا البند.

نظرا لرغبة الأعضاء في الانتهاء من هذا البند على وجه السرعة، أود أن أستشير الجمعية بغية الشروع فورا في النظر في مشروع القرار A/66/L.60. وفي هذا الصدد، وبما أن مشروع التقرير لم يعمم إلا صباح اليوم، سيكون من الضروري وقف العمل بالمادة ٧٨ من النظام الداخلي ذات الصلة بهذا الموضوع، والتي تنص على ما يلي:

«لا يجوز، كقاعدة عامة، مناقشة أي اقتراح أو طرحه للتصويت في أية جلسة من جلسات الجمعية العامة، ما لم تكن قد عممت نسخ منه على جميع الوفود في موعد لا يتأخر عن اليوم السابق ليوم انعقاد تلك الجلسة“.

وما لم أسمع اعتراضا، سأعتبر أن الجمعية توافق على ذلك المقترح.

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/66/L.60، بعنوان ”تعزيز دور الوساطة في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية ومنع نشوب النزاعات وحلها“.

أعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

السيد غريس (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع

القرار، وبالإضافة إلى الوفود الواردة في الوثيقة A/66/L.60، انضمت إلى قائمة مقدمي مشروع القرار البلدان التالية: إسبانيا، إستونيا، إندونيسيا، أوغندا، إيطاليا، باراغواي، البرتغال، بلغاريا، بنغلاديش، بنن، بيلاروس، تيمور – ليشتي، الجمهورية التشيكية، جمهورية الدومينيكية، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جمهورية مولدوفا، جنوب أفريقيا، الدنمرك، ساموا، السلفادور،سلوفاكيا، غابون، غانا، الفلبين، قطر، الكاميرون، كرواتيا، كولومبيا، لاتفيا، لبنان، مالطة، المغرب،المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، هنغاريا، هولندا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/66/L.60؟

اعتمد مشروع القرار A/66/L.60 (القرار ٦٦/٢٩١).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وقبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين تعليلا للتصويت، أود أن أذكر الوفود بأن تعليلات التصويت تقتصر على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد دياث بارتولومي (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): انضمت جمهورية الأرجنتين إلى توافق الآراء بشأن مشروع القرار المعنون ”تعزيز دور الوساطة في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية ومنع نشوب النزاعات وحلها“. إن الأرجنتين بقيامها بذلك، أنما تعيد مرة أخرة تأكيد التزامها بالمقاصد والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، فضلا عن اقتناعها بأن التعددية هي أحد المبادئ الأساسية لتحقيق السلام والأمن الدوليين.

على الرغم من أن كل أساليب تسوية المنازعات صالحة أيضا من حيث حل المنازعات الدولية، نود أن نؤكد على وجه الخصوص اقتناعنا بأن هذه السبل هي الوحيدة التي يمكننا من خلالها كفالة أن الحلول التي يتم التوصل إليها عادلة ودائمة. يتطلب استخدام الوساطة، والتي، كما جاء في التوجيهات من أجل الوساطة الفعالة، لها منطقها الخاص وقد تتعايش أو لا تتعايش مع الأساليب الأخرى لتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، مثل جهود التيسير والجهود الرامية إلى الحوار والمساعي الحميدة.

وفي هذا السياق، فإننا نؤكد على الدور المحدد الذي يعهد به الميثاق للأمين العام في مجال المساعي الحميدة والوساطة.

وتشدد الأرجنتين على أن التوجيهات تشير إلى ضرورة قيام الأطراف بالموافقة على المشاركة في عملية معينة تنطوي على التسوية السلمية للمنازعات. من الواضح، مع ذلك، أن ازدياد التزام جميع الدول الأعضاء بتسوية المنازعات بالوسائل السلمية لا يمكن أن يخضع نفسه أبدا لموافقة الأطراف. لهذا السبب، فمن غير المقبول أن تكون صحة الولاية المنوطة بالأمين العام من المجتمع الدولي مشروطة بموافقة أطراف النزاع.

في هذا الإطار، تعيد جمهورية الأرجنتين مرة أخرة تأكيد أنها تتوقع نتائج ناجحة لمهمة المساعي الحميدة المنوطة بالأمين العام من الأمم المتحدة في قرارات متتالية للجمعية العامة واللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار بشأن مسألة جزر مالفيناس. كما أنها تؤكد مجددا أملها في أن تحترم المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية التزامها بالميثاق والمنظمة وتستأنف المفاوضات مع بلدنا بغية إيجاد حل سلمي لهذه المنازعة في أقرب وقت ممكن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للوفود التي ترغب في التكلم ممارسة لحق الرد.

أود أن أذكر الأعضاء بأن البيانات في ممارسة حق الرد لا تتجاوز عشر دقائق في البيان الأول وخمس دقائق في البيان الثاني، وينبغي أن تدلى بها الوفود من مقاعدها.

السيد بينيدكت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): تود المملكة المتحدة أن تمارس حقها في الرد على البيان السابق الذي أدلى به ممثل الأرجنتين.

لا يساور المملكة المتحدة أي شكوك بشأن سيادتها على جزر فوكلاند والمناطق البحرية المحيطة بها. وتولي الحكومة البريطانية أهمية كبرى لمبدأ تقرير المصير المنصوص عليه في المادة المادة ١، الفقرة ٢، من ميثاق الأمم المتحدة، والمادة ١ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ويشكّل هذا المبدأ الأساس الذي يقوم عليه موقفنا بشأن جزر فوكلاند. فلا مجال للتفاوض على سيادة جزر فوكلاند ما لم يعرب سكان الجزر عن رغبتهم في ذلك

وأعرب الممثلون المنتخبون ديمقراطيا لجزر فوكلاند مرة أخرى عن وجهات نظرهم بوضوح عندما زاروا الأمم المتحدة لحضور دورة عام ٢٠١٢ للجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار. فقد طلبوا إلى اللجنة أن تعترف بحقهم في أن يمارسوا، كأي شعب آخر، حق تقرير المصير. وأعادوا سرد الوقائع التاريخية التي تفيد بأن جزر فوكلاند لم تكن مأهولة بسكان أصليين وأنه لم يُنقل منها أي سكان مدنيين قبل أن يستقر شعبهم فيها على امتداد ثمانية أجيال. وأكدوا أن شعبهم كان ولا يزال الشعب الوحيد الذي يسكن جزر فوكلاند، وأنهم لا يرغبون في إحداث أي تغيير في وضع الجزر.

السيد دياث بارتولومي (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): إذ يتكلم وفد الأرجنتين، ممارسة لحق الرد على البيان الذي أدلى به ممثل المملكة المتحدة بشأن جزر مالفيناس، فإنه يكرر تأكيد جميع شروطه الواردة في البيان الذي أدلى به رئيس الأرجنتين أمام لجنة إنهاء الاستعمار في ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٢.

تذكر حكومة الأرجنتين أن جزر مالفيناس وجورجيا الجنوبية وجزر ساوث ساندويتش والمناطق البحرية المحيطة بها هي جزء لا يتجزأ من التراب الوطني للأرجنتين، وأنه نظرا لاحتلالها غير القانوني من جانب المملكة المتحدة، فهي موضوع منازعة على السيادة بين البلدين تم الاعتراف بها من قبل منظمات دولية مختلفة.

أدى هذا الاحتلال غير الشرعي من جانب المملكة المتحدة إلى اعتماد الجمعية العامة عددا من القرارات، بما فيها القرارات القرارات ٢٠٦٥ (د-٢٠)، و ٣١٦٠ (د-٢٨)، و ٤٩/٣١، و ٩/٣٧، و ١٢/٣٨، و ٦/٣٩، و ٢١/٤٠، و ٤٠/٤١، و ١٩/٤٢، و ٢٥/٤٣، التي تسلم فيها بوجود نزاع على السيادة فيما يتعلق بـ مسألة جزر مالفيناس، وتحث حكومتي جمهورية الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية على استئناف المفاوضات للتوصل في أقرب وقت ممكن إلى حل سلمي وعادل ودائم للنزاع. وتم الإدلاء ببيانات في هذا الشأن من قبل اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار في ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٢، وكذلك من قبل الجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية، في جملة هيئات أخرى.

ترى الأرجنتين أنه من المؤسف أن الحكومة البريطانية تحاول تشويه الحقائق التاريخية وذلك بهدف واضح من أجل التستر على اغتصاب الأرض الذي ارتكب في عام ١٨٣٣، وهو الأمر الذي كان مدار الاحتجاجات المتكررة والمستمرة من الأرجنتين، منذ بدء الغزو البريطاني. كما أن هذا التشويه يوضح عدم اليقين الجلي من جانب المملكة المتحدة فيما يتعلق ما تعتبره حقوقها فيما يتعلق بمسألة جزر مالفيناس.

وتود الأرجنتين تذكير المملكة المتحدة بالتزامها، التي تم الإعراب عنها بشكل لا لبس فيه من قبل البلدين لبذل الجهود

الرامية إلى التوصل إلى حل ودي لمنازعتهما على السيادة، كما صدر به تكليف من الجمعية العامة الجمعية. وبدلا من محاولة دحض الحقائق التاريخية المقبولة والمعروفة عواقبها جيدا، ينبغي للمملكة المتحدة أن تفي بهذا الالتزام وتستأنف المفاوضات على الفور مع بلدنا بشأن السيادة على جزر مالفيناس وجورجيا الجنوبية وجزر ساوث ساندويتش، وكذلك المناطق البحرية المحيطة بها، للوصول إلى حل عادل ودائم للمنازعة وهو الأمر الذي يطلبه المجتمع الدولي.

تؤكد الأرجنتين من جديد أنه من الواضح أن مبدأ تقرير المصير للشعوب، وهو العنصر الوحيد الذي تحاول المملكة المتحدة أن تبني حجتها عليه في هذه الحالة والذي يستخدم حصرا في حالة جزر مالفيناس، غير ملائم تماما ولا ينطبق على هذه المنازعة.

وفي السياق نفسه، تعرب الأرجنتين عن أسفها لأن المملكة المتحدة لا تزال تواصل بطريقة غير مسؤولة زيادة التوقعات بين سكان الجزر على أساس الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية الأرجنتينية في انتهاك صريح للقانون الدولي.

وتكرر الأرجنتين تأكيد حقوقها السيادية المشروعة على جزر مالفيناس وساوث ساندويتش وجورجيا الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها، لأنها جزء لا يتجزأ من الإقليم الوطني للأرجنتين.

السيد بنيديكت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): سأكون موجزا. لا ترى المملكة المتحدة وجود صراع بشأن جزر فوكلاند، وأكرر ما ذكرته سابقا، وهو أنه ليست لدينا شكوك على الإطلاق فيما يتعلق بسيادة المملكة المتحدة على تلك الجزر.

السيد دياث بارتولومي (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): سأكون موجزا للغاية. ففيما يتعلق بما ذكره للتو ممثل المملكة المتحدة، تكرر الأرجنتين تماما ما ورد في البيان الذي أدلى به رئيس دولتنا إلى اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار في ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٢، وتذكّر بأن جزر مالفيناس وساندويتش الجنوبية وجورجيا الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها هي جزء لا يتجزأ من إقليمنا الوطني. ونظرا لاحتلالها بشكل غير قانوني من قبل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، فهي موضوع نزاع على السيادة بين البلدين أقرته الجمعية العامة ودعت إلى حله.

وختاما، تعيد الأرجنتين تأكيد حقوقها السيادية المشروعة على جزر مالفيناس و ساوث ساندويتش وجورجيا الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند الفرعي (أ) من البند ٣٤ والبند ٣٤ من جدول الأعمال بكامله.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥.